مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

القوات المدعومة من الإمارات تتطلع إلى منبع الطاقة في اليمن

٣٠ أغسطس ٢٠٢٢

إليونورا أرديماغني

معهد الشرق الأوسط

ترجمة خاصة

وصلت معركة السيطرة على وسط اليمن وموارد طاقته إلى نقطة تحول، حيث تعاني، مرة أخرى، المؤسسات اليمنية المعترف بها دولياً من أزمة. في الواقع، فإن الاقتتال الداخلي الحالي داخل "المعسكر الحكومي" بين القوى الانفصالية المقربة من المجلس الانتقالي الجنوبي (STC) وحزب الإصلاح الإسلامي المدعوم من السعودية يهدد كلاً من التنفيذ المتوقف منذ فترة طويلة لاتفاق الرياض لعام ٢٠١٩ والشرعية السياسية لمجلس القيادة الرئاسي الذي تم إنشاؤه حديثًا (PLC). وتعتبر هذه أخبار سيئة للغاية للسعودية، التي استثمرت الكثير في المجلس الرئاسي في محاولة لتوحيد المعسكر المناهض للحوثيين ومنع هجوم جديد على مأرب.

يواجه اليمن ثلاث مواقف متناقضة. أولاً، على الرغم من بعض الانتهاكات (معظمها في تعز والحديدة)، لا تزال الهدنة الوطنية التي توسطت فيها الأمم المتحدة بين الحكومة والحوثيين صامدة على نطاق واسع، لكن الفصيل المناهض للحوثيين ينهار. ثانيًا، القوى العسكرية السياسية التي تتصادم على الأرض - المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات دفاع شبوة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وكتائب العمالقة، وكلها تقاتل ضد الإصلاح - هي رسميًا جزء من المؤسسات المعترف بها دوليًا. في الواقع، زعيم المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي وقائد العمالقة عبد الرحمن أبو زرعة المحرمي هم أعضاء في المجلس التشريعي. ثالثًا، تواجه الحكومة اليمنية والجيش خطر التهميش الإقليمي، حيث يسيطر الحوثيون على جزء كبير من الشمال والحديدة، بينما تسيطر القوات الانفصالية الجنوبية في اليمن على الجنوب.

في الأسابيع الأخيرة، استولت القوات الانفصالية الجنوبية، المدعومة بشكل غير رسمي من دولة الإمارات العربية المتحدة، على معظم محافظة شبوة الجنوبية، بما في ذلك حقول الطاقة والمركز الحضري الرئيسي في عتق، فضلاً عن احتلال شقراء وأحور. بلدات في محافظة أبين الساحلية، ضمن عملية عسكرية لـ "تطهيرها من التنظيمات الإرهابية". وفي كل من شبوة وأبين، هُزم الجيش اليمني الرسمي وقوات حزب الإصلاح المدعوم من السعودية أو أُجبروا على الانسحاب. هناك ديناميتان رئيسيتان تلعبان دورًا فيما يتعلق بنجاح القوات المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة: فهي تسود ليس فقط من خلال الوسائل العسكرية على الأرض، ولكن أيضًا من خلال التعيينات والقوة الاقتصادية في المؤسسات المحلية والوطنية؛ وعلى عكس استراتيجيتها السابقة في ٢٠١٥-٢٠١٩، تهدف هذه القوات الآن للسيطرة على حقول الطاقة في اليمن.

ساحات القتال داخل الحكومة: شبوة وأبين

في ٢١ أغسطس، استولت القوات المدعومة من الإمارات على حقول النفط والغاز بشرق شبوة. حدث ذلك بعد أسابيع من الاشتباكات المتقطعة بين قوات دفاع شبوة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي (قوات النخبة الشبوانية سابقًا) وكتائب العمالقة (المنتشرة بناء على طلب المحافظ) من جهة، وبين قوات الإصلاح ووحدات الجيش من جهة أخرى، وقوات الأمن الخاصة الموالية للإصلاح.

وفي ٢٣ أغسطس، شن المجلس الانتقالي الجنوبي عملية عسكرية أطلق عليها اسم "سهام الشرق" في أبين، انطلاقا من وسط شقراء الساحلية. تهدف العملية إلى استهداف "المنظمات الإرهابية" - وهو مصطلح واسع النطاق يشمل، من وجهة نظر المجلس الانتقالي الجنوبي، القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP)، والحوثيين، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين. أمر رئيس المجلس الرئيسي رشاد العليمي المجلس الانتقالي الجنوبي بوقف عملياته العسكرية في أبين حتى يتم تنفيذ اتفاق الرياض، والذي سيشمل إعادة انتشار القوات وتوحيد قطاع الأمن ؛ ومع ذلك، لم يوقف المجلس الانتقالي الجنوبي هجومه حتى الآن. وبدلاً من ذلك، من الممكن أن توسع القوات الجنوبية المدعومة من الإمارات هجومها على حضرموت، وهي محافظة جنوبية رئيسية غنية بالنفط ولا يزال حزب الإصلاح يسيطر على واديها الشمالي. خلال اجتماع مع وجهاء حضرموت، أعرب زعيم المجلس الانتقالي الجنوبي الزبيدي عن نيته إدراج حضرموت في "هذه العمليات"، ردًا على "المطالب الشعبية ... [لتحرير]" الوادي.

تراجع الإصلاح: مشكلة للسعودية

على هذه الخلفية، تراجعت القوة السياسية والعسكرية للإصلاح بشكل واضح. لم يعد الحزب، الذي استفاد على نطاق واسع من المؤسسات الانتقالية بعد عام ٢٠١١، قادرًا على الحفاظ على موقعه العسكري والسياسي. والجدير بالذكر أن التهميش السياسي للجنرال علي محسن الأحمر، الذي أقيل من منصب نائب الرئيس في أبريل عندما سلم الرئيس آنذاك عبد ربه منصور هادي السلطة إلى المجلس الرئاسي، كان بمثابة نكسة ملحوظة للإصلاح. وقبل أن يتم استبداله في أواخر يوليو / تموز، أقال محافظ حضرموت فرج البحسني نائبه المتحالف مع الإصلاح، والذي كان مسؤولاً عن وادي حضرموت، وهو القرار الذي ألغاه المجلس الرئاسي لاحقًا لنزع فتيل التوترات.

يمثل تراجع حزب الإصلاح مشكلة للمملكة العربية السعودية لأنه، على عكس القوات المدعومة من الإمارات، يدعم الإصلاح يمنًا موحدًا وكان مدعومًا بشكل أساسي من قبل القبائل الشمالية التي لها علاقات مع النخب الجمهورية. وإذا كان الحوثيون يسيطرون على معظم الشمال والحديدة في الغرب، والجماعات المدعومة من الإمارات التي تقاتل من أجل قدر أكبر من الحكم الذاتي أو حتى الانفصال سادت في البقية، فلا يمكن للرياض الاعتماد إلا على مناطق هامشية صغيرة من البلاد. وبالتالي، فليس من المستغرب أن المحادثات الدبلوماسية التي تجريها السعودية والحوثيين في عمان، دون ممثلين من المؤسسات اليمنية المعترف بها، تركز على تأمين الحدود اليمنية السعودية، وهو هدف الرياض الأساسي في اليمن الآن.

كيف تربح القوات المدعومة من الإمارات: السياسة والرواتب والأسلحة

داخل المعسكر الحكومي، تتمتع القوات المدعومة من الإمارات بميزة سياسية: فقد تم استقطاب قادتها للمؤسسات المعترف بها دوليًا، مما عزز شرعيتها السياسية. ورؤساء المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات المقاومة الوطنية وكتائب العمالقة هم أعضاء في المجلس الرئاسي الذي تأسس في أبريل نيسان تحت ضغط سعودي. وفي تعديل وزاري حديث، عيّن العليمي أربعة وزراء جدد متحالفين مع المجلس الانتقالي الجنوبي، بمن فيهم وزير الدفاع، الذي قاد القوات المناهضة للحوثيين في مأرب. ومنذ أواخر عام ٢٠٢١، حل المحافظون الموالون للإمارات محل الموالين للإصلاح في ثلاث مناطق في جنوب اليمن: شبوة وحضرموت وسقطرى.

تتمتع القوات المدعومة من الإمارات أيضًا بميزة اقتصادية. فمنذ عام ٢٠١٥، يتقاضون رواتب أعلى من رواتب وحدات الجيش والإصلاح. والأهم من ذلك، أن رواتبهم تُدفع بانتظام، مما يشجع التجنيد المحلي، والالتحاق بالقوات المدعومة من الإمارات، وتغيير التحالفات على الأرض.

أخيرًا، تتمتع القوات المدعومة من الإمارات بميزة عسكرية. بعد قتال عنيف، اكتسبوا مواقع استراتيجية في كل من شبوة وأبين. وفي أوائل عام ٢٠٢٢، عندما كانت معركة محافظة مأرب المجاورة لم تحسم بعد ودخل الحوثيون أيضًا منطقتين في شبوة، تم نشر كتائب العمالقة لمحاربة الحوثيين. وعلى عكس قوات الإصلاح المحلية، نجح العمالقة في طرد الحوثيين من المحافظة.

الآن، في شبوة، سرعان ما تحولت الهجمات العسكرية المستهدفة إلى قتال في الشوارع، مع نشر الفصيلين قوات وعربات مدرعة. وأسفر القتال عن سقوط أكثر من ٥٠ ضحية حتى الآن أغلبهم بين الجنود والمسلحين. في أغسطس، سجلت شبوة عنفًا متصاعدًا وأكبر عدد من النازحين داخليًا في البلاد. وبحسب تقارير غير مؤكدة، قصفت طائرات مسيرة إماراتية مواقع الإصلاح والجيش في عتق، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا منذ اشتباكات ٢٠١٩ في عدن، قبل التوسط في اتفاق الرياض.

استراتيجية القوات المدعومة إماراتياً الجديدة: من الحافة إلى القلب

تتبع القوات المدعومة إماراتياً في اليمن استراتيجية مختلفة عن ذي قبل. لا يزالون يسيطرون على حافة اليمن - السواحل والجزر والموانئ ومحطات الطاقة - لكنهم يعملون الآن للاستيلاء على قلب البلاد. من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، وبدعم من القوات الإماراتية على الأرض، استولت هذه المجموعات على الساحل الجنوبي إلى جانب مدنها الساحلية والبنية التحتية البحرية، حيث تنافست واشتبكت مع الإصلاح، وبدرجة أقل، تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. ففي شبوة، على سبيل المثال، نظمت القوات المدعومة من الإمارات عمليات برية وتمكنت من السيطرة على محطة بلحاف، وهي منشأة الغاز الطبيعي المسال الوحيدة في البلاد.

تحاول القوات المدعومة من الإمارات الآن السيطرة على الطرق الداخلية الاستراتيجية، وروابط النقل بين المناطق الغنية بالطاقة مثل مأرب وحضرموت، وربما الوصول إلى حقول النفط والغاز في شبوة. إن السيطرة على هذه المناطق ستكمل "سلسلة التوريد" الاقتصادية للقوى، مما يعزز الإيرادات المالية وآفاق دولة صغيرة مستقلة تمامًا عن المؤسسات المعترف بها.

ومع ذلك، من المهم أيضًا مراعاة طبيعة النزعة الانفصالية الجنوبية في اليمن: فهي تتميز تاريخيًا بهويات إقليمية عميقة وغالبًا ما تكون تنافسية أو حتى متضاربة. قد يكون هذا بمثابة تحدٍ للقوات المدعومة من الإمارات، حتى لو انتهى بهم الأمر بالسيطرة على كل من الحافة والقلب، حيث يمكن أن تظهر دائمًا انقسامات سياسية عسكرية جديدة في المناطق الجنوبية وفيما بينها.

إليونورا أرديماغني هي زميلة أبحاث مشاركة في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)، يركز تحليلها البحثي على السياسة الخارجية وقضايا الأمن في اليمن ودول الخليج، وكذلك القوات العسكرية العربية.

الرابط الأصلي للدراسة

https://www.mei.edu/publications/emirati-backed-forces-eye-yemens-energy-heartland